دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة

الباحثة كهينة جربال
ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة تيزي وزو (الجزائر)
djerbalkika@yahoo.fr

ملخص:

لقد شكل ملف المرأة وقضاياها محور اهتمام تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بصفة عامة، والجمعيات النسائية بصفة خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة، وذلك تنفيذا لالتزامات الجزائر الدولية المتعلقة بتمكين المرأة من مجمل حقوقها الإنسانية في ظل تدويل المقاربة الجندرية، ما انعكس على مضمون الخطاب الرسمي لمعظم هذه التنظيمات، وتوجهاتها التي أضحت تشجع انخراط المرأة في صفوفها، كما حاولت تبني بعض الإجراءات الرامية إلى تعزيز حضورها ضمن هياكلها الداخلية، إلى جانب تنظيم حملات وطنية لإدخال تعديلات جوهرية على المنظومة التشريعية الجزائرية لتكريس منظور النوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات العامة الوطنية.

ولكن رغم ذلك، لم تساهم جهودها، ولو بدرجة قليلة في تجسيد التمكين السياسي للمرأة واقعيا، لأنها اصطدمت بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي سارع إلى احتوائها وسلب منها استقلاليتها، فأضحت معظمها مجرد تنظيمات مناسباتية تابعة يستخدمها النظام السياسي لكسب الجبهة الاجتماعية، وشراء السلم الاجتماعي وبالتالي، فالمكتسبات القانونية التي تتمتع بها المرأة في الجزائر خلال العقود الأخيرة لم يفرزها لا نضج المجتمع المدني، ولا نضج النظام السياسي، بل فرضتها الالتزامات الدولية.

Abstract :

Women's file and issues have shaped the focus of the organizations Algerian civil society in general, and women's associations in a particular since the beginning of the third millennium, in compliance with Algerian's international obligations concerning the women empowerment of its overall human rights in light of the internationalization of the gender approach , the fact that reflected on the content of the official discourse of most of these organizations and its orientations, which has become encourages the involvement of women in its ranks. it has also tried to adopt some of the measures aiming at strengthening its presence within its interior structures. in addition to organizing national campaigns to involve substantial amendments on the Algerian's legislative system to devote aperspective of the social gender in the national public policy.

But, in spite of that, its efforts did not contribute, even at the least degree in the embodiment of political empowerment of women actually, because it collided with the nature of the Algerian political system, which was rushed to the containment and the deprivation of its independence.hence, the overwhelming majority of them became just as a ceremonial and dependent organizations used by the political system to let gain the social front ,and to purchase of the social peace, and therefore ,the legal advantages enjoyed by the women in Algeria in recent decades, did not secreted or by the maturity of civil society ,or by the maturity of the political system, but rather were imposed by the international obligations.

مقدمة:

في ظل تزايد وتنامي دور منظمات المجتمع المدني في تدويل قضايا المرأة، وتمكينها من مجمل حقوقها الإنسانية في مجالات الحياة كافة، خاصة المجال السياسي بالمجتمعات الحديثة المتطورة، من خلال إسهامها الفعّال في حركة التغيير من أجل إقرار مجتمعات ديمقراطية قائمة على احترام الحقوق الإنسانية للمرأة، ومتشبعة بمبادئ المساواة بين الجنسين خلال الألفية الثالثة، أبدت بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة، والجمعيات النسائية بصفة خاصة اهتماما خاصا بملف المرأة وتمكينها سياسيا باعتبارها همزة وصل بين السلطة السياسية والمواطنين خاصة في ظل الثقافة التشاركية الجديدة التي أضحت تجمعها مع الحكومة والقطاع الخاص، فسعت إلى تشكيل حركية فعلية للضغط على صناع القرار السياسي لإدخال تعديلات على المنظومة التشريعية الجزائرية بهدف تجسيد التمكين السياسي للمرأة واقعيا، ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة في الجزائر خلال الألفية الثالثة؟.

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية التي سنعمل على فحصها ومناقشتها للتحقق من صحتها وعدم صحتها خلال الدراسة، تتمثل فيما يلي: «كلما تمتع المجتمع المدني بدرجة عالية من الاستقلالية والمبادرة والفعالية، ساهم في تفعيل التمكين السياسي للمرأة في الجزائر».

ولمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضية في مستوى التحليل اعتمدنا العناصر الآتية:

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

ثانيا: المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة في الجزائر: الواقع والإنجازات.

أولا- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1-المجتمع المدني: مقاربة معرفية

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم المثيرة للجدل التي شغلت بال العديد من الباحثين منذ عصر الإغريق إلى غاية العصر الحديث، ما أفرز الكم الهائل من الدراسات العربية والغربية حول الموضوع، نذكر من بينها ما يلي:

جاء مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الإغريقي على أنه: « يعني كومنولث لمواطنين تجمعهم منظومة سياسية»[1].

وأكد جون إهرينبرج John Ehrenberg في العصر الحديث على أن المجتمع المدني: « هو ذلك المجتمع الذي يركز على المصلحة الفردية، وسلطة الدولة، والحكم التمثيلي، وحكم القانون، ونظام اقتصادي يؤكد على حق الملكية، وبالتالي لابد تجاوز فكرة كونه كومنولث مسيحي شامل» [2].

وعرفه الباحث عبد الغفار شكر على أنه: « مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام المتبادل، والتراضي، والتسامح، والمشاركة، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف» [3].

كما حضي المجتمع المدني باهتمام المؤسسات الدولية العالمية مع ظهور الدولة الحديثة وما صاحبها من مفاهيم جديدة كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الراشد، والديمقراطية التشاركية وغيرها، حيث عرفه مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد على أنه: « يشير إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح، وأهداف، وقيم مشتركة ومتبادلة من الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسسية، وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، والأسرة، والسوق، مع أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني، والأسرة، والسوق، غالبا ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض. يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة، واللاعبين، والأشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستقلال الذاتي والنفوذ، ويضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والمنظمات الدينية،

[1] – هوارد ج، ويارد، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007، ص 14.

[2] – المرجع ذاته، ص ص 16، 17.

[3] – شكر عبد الغفار، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته واطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد985، 2004/10/13، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930، 2016/07/11، 02:13.

والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، والتنمية الاجتماعية، والاتحادات التجارية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة»[1].

نستنتج من التعاريف السالفة الذكر، أن للمجتمع المدني خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات التي تشغل المجال العام في الدولة الحديثة، تتمثل في الآتي:

- عنصر الطوعية والحرية: أي أنه عمل تطوعي حر، يبادر به الفرد تلقائيا دون ضغوط.

- عمل جماعي لا يتسم بالإكراه: يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح، وأهداف، وقيم مشتركة ومتبادلة، واحترام متبادل.

- يعتبر همزة وصل بين المواطنين والسلطة السياسية.

- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات غير حكومية وغير ربحية يتم تأسيسها غالبا استنادا إلى الاعتبارات التالية: الأخلاقية، والثقافية، والسياسية، والعلمية، والدينية، والخيرية من أجل تحقيق مصالح أفردها أو تقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية، فهو يضم كل من الجمعيات الخيرية، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والمنظمات الدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، التنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة، والحركات الاجتماعية الجديدة، النوادي الرياضية، والاتحادات الطلابية.

- يتميز المجتمع المدني القوي بالاستقلالية التامة عن السلطة السياسية، والمبادرة والفعالية والفاعلية، وعدم سعيه إلى الوصول إلى السلطة من خلال إيصال صوت المواطنين وانشغالاتهم، وهمومهم إلى السلطة السياسية، وصناع القرار السياسي، والضغط عليهم في اتجاه رسم السياسات العامة الملائمة ويرتبط ذلك بمدى تمتعه بالاستقلال الذاتي، والنفوذ في ظل نظام حكم ديمقراطي متشبع بمبادئ الديمقراطية التشاركية، وحقوق الإنسان، والحكم الراشد ودولة الحق والقانون طبعا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يدرجون الهيئات التقليدية كالطرق الصوفية، والأوقاف في المجتمع المدني[1]، إضافة إلى الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة التي نستبعدها في دراستنا.

---

[1] - سانا مناراجي، جودي البشرا، المجتمع المدني، ص 1، على الموقع: (2016/07/11، 02:17)
http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf ،

2- التمكين السياسي للمرأة: مقاربة معرفية

شكل موضوع التمكين (Empowerment) بصفة عامة، وتمكين المرأة (Women's Empowerment) في كل جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والسياسية بصفة خاصة منذ أواخر القرن العشرين محور اهتمام المجتمع الدولي، حيث احتل مصطلح التمكين مكانة متميزة في الأجندة العالمية خلال تسعينات القرن العشرين، فجاءت المادة الثالثة عشر من إعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة 1995 تنص على ما يلي: «إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم»[2].

وعرفت الأمم المتحدة تمكين المرأة (Women's Empowerment) في سنة 2001على أنه: «يتكون من خمس مكونات، وهي: شعور النساء بتحقيق ذاتيتهن واحترامها، الحق في اتخاذ القرارات الحق في الحصول على الفرص والموارد، الحق في السيطرة على حياتهن داخل وخارج المنزل، القدرة على التأثير على التغيير الاجتماعي لخلق نظاما اجتماعيا، واقتصاديا عادل على الساحتين الوطنية والدولية على حد سواء»[3].

كما عرفه بنك التنمية للبلدان الأمريكية في سنة 2010 على أنه: « يعني توسيع دائرة التمتع بالحقوق القانونية، والموارد، قدرة المرأة على اتخاذ القرارات، والتصرف بشكل مستقل في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية»[4].

وجاء التمكين السياسي (Political Empowerment) في دراسة قام بها مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية بعنوان التمكين السياسي للمرأة المصرية...هل الكوتا هي الحل؟ !!«التمكين السياسي عبارة عن عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع، وفي المشاركة السياسية تحديدا. ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها

---

[1] - شكر عبد الغفار، مرجع سابق.

[2] - راجع إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي أعتمد في الجلسة 16 للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين: 4-15 سبتمبر1995، المؤرخ في 15سبتمبر1995، ص03.

[7] - *Naila Kabeer,**Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and entreprise development**, uk: school of oriental and African studies, 2012, P7.*

[8] - ***Ibid**, P7.*

بنظم تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مستويات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية»[1].

ويعرف الأستاذ "صابر بلول" التمكين السياسي للمرأة على أنّه: «جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير؛ أي أنّ مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية؛ أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار، وتعزيز دورها فيها لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفرادا أو جماعات، أو مجتمعا بأكمله»[2].

يوجد إجماع بين المنظّرين والعاملين في حقل التنمية وفقا للباحثتين "ريا حفار الحسن" و"لمياء المبيض بساط" على كون التمكين السياسي للمرأة: «عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر ببيئتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولضمان نجاح هذه العملية ينبغي توفر شروط أساسية يأتي في مقدمتها الآتي:

1- محو الجهل والأمية.

2- توفر الفرص والخيارات.

3- ضمان الحق بالاختيار.

4- إرساء الوعي بأهمية وضرورة ممارسة هذا الحق»[3].

وتعرّف الباحثتين التمكين السياسي للمرأة على أنّه: «حلقة في سلسلة مترابطة ومتداخلة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية»[4].

---

[1]- "مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، "التمكين السياسي للمرأة المصرية... هل الكوتا هي الحل؟" على الموقع: http://www.maatpeace.org/arabic/detailspage.aspx?pageID=1181، 2013/12/01، 14:00.

[2]- صابر بلول،" التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، المجلد 25، 2009، ص ص 650،651.

[3]- ريا حفار الحسن، لمياء المبيض بساط، التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية، جمهورية مصر العربية: 22إلى 24مارس 2010، ص ص 2-3.

[4]- المرجع ذاته، ص 10.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة باعتباره عملية تغيير تتضمن تبني آليات مؤسساتية وقانونية وإستراتيجيات تنموية قائمة على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين، والمندرجة في إطار نشر ثقافة النوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع في مجالات الحياة كافة، والهادفة إلى تقوية المرأة سياسيا وبناء قدراتها الذاتية وشخصيتها السياسية ومنحها السلطة لتحقيق ذاتها، وتجسيد حضورها الفعّال في مختلف مواقع صنع القرار والمسؤولية في الحياة السياسية، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية...أي إشراكها في مسار التنمية الشاملة من خلال تفعيل ممارستها الحقيقية لمجمل حقوقها وحرياتها الأساسية مقابل التزامها بمجموعة من الواجبات.

تجدر الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة ووطيدة بين مفهوم المشاركة السياسية للمرأة والتمكين السياسي للمرأة إلى حد اعتبار البعض بتطابقهما نظرا لصعوبة الفصل بينهما، لكن من خلال الدراسة المعمقة لهذين المفهومين، تبين أنّه تجمعهما علاقة تكاملية وتأثير متبادل بدليل أن عملية المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية تستند على توفر درجة معينة من القدرة والقوة في الفعل أو التمكّن، فالمشارك في الحياة العامة اليومية هو فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار وتحقيق الأهداف من جهة، ويرتبط مفهوم التمكين في التحليلات الاجتماعية الحديثة من جهة أخرى، بمعنى آخر هو تحقيق الذات، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة، أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة الضغوطات الاجتماعية، فالمشاركة بهذا المعنى تشير إلى مدى القدرة على الفعل وصنع الظروف ومقاومة الضغوط وصولا إلى تحقيق الذات وتحقيق القوة أو التمكّن إزاء الظروف ذاتها، بالتالي، فمفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي قدرتها ووعيها ومعرفتها، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع[1].

لقد جاء في مضمون دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية سنة2004، أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتم قياسه من خلال جملة من العناصر الأساسية تم اعتبارها

[1]– سهام بن رحو، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس –من الاستقلال إلى 2004–(دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، جامعة السانيا وهران: كلية الحقوق، 2006–2007، ص 05.

كمؤشرات[1] يتم الاعتماد عليها لقياس مدى تفعيل تمكين المرأة سياسيا على أرض الواقع في مختلف دول العالم من فترة زمنية إلى أخرى. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية، والبرلمان، وفي مواقع صنع القرار.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة.
- تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات.
- تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- تحديد نسبة الأعضاء نساء مقارنة بنسبة الأعضاء رجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية[2].

يتبن مما سبق، أنه يوجد علاقة وطيدة بين تنظيمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وبروز مصطلح التمكين بصفة عامة والتمكين السياسي بصفة خاصة، حيث يعتبر مفهوم التمكين السياسي للمرأة مفهوما حديث نسبيا، حيث تعود الإرهاصات الأولى لبلورته كمفهوم قرين بمفهوم النوع الاجتماعي إلى ظهور الحركة الأفرو أمريكية في الستينيات من القرن العشرين، والحركات النسوية كتنظيمات مدنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بداية من سنة 1985، هذا دون إغفال نظرية تنمية الوعي النقدي "لباولو فريري" Peolo"Freire [3]، والتي ساهمت في مجملها في إعادة النظر في الكثير من المسلمات المتعلقة بالمرأة، هذا إضافة إلى تطور المفاهيم والسياسات والمداخل التنموية في الثلث الأخير من القرن العشرين التي أعادت الاعتبار لدور المرأة في المسار التنموي، ما تعمق أكثر في تسعينات القرن العشرين، حيث كثفت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية،

---

[1] – المؤشر هو علامة دالة قد تكون رقما أو حقيقة واقعة أو رأيا أو إدراكا يقيس التغيرات في ظرف معين أو حالة محددة خلال فترة من الزمن. نقلا عن: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، 2004، ص 42.

ومؤشرات التمكين تحمل في طياتها وظائف تشير بصورة أساسية للكيفية التي اتبعت حتى حققت برامج ومشاريع التمكين ضمن برامج التمكين أهدافها في المساواة بين النوع الاجتماعي وإلغاء الفجوة على أساس النوع، وهناك نوعان لمؤشرات التمكين هما: المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية. نقلا عن: محمد خالد عواد، "تمكين المرأة"، على الموقع: *http://www.adieat.syriaforum.net*، 2013/12/22، 17:00.

[2] – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، مرجع سابق، ص39.

[3] –*Sophie Charlier et d'autres,* ***L'approche de l'empowerment des femmes: un guide méthodologique,*** *commission femmes et développement, Bruxelles: 2007, p09.*

والقطرية جهود ها الرامية إلى إعادة الاعتبار للحقوق الإنسانية للمرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الكونية، وتدويلها في الأجندة العالمية من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، وتوقيع جل دول العالم من بينها الجزائر على العديد من الاتفاقيات والإعلانات الخاصة بحقوق المرأة، يقف في مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، وإعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة 1995، وإعلان الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) وغيرها.

وتبعا لذلك تلقفت وتبنت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، والعربية، والجزائرية بصفة عامة والعاملة في مجال تنمية المرأة بصفة خاصة مصطلح تمكين المرأة مع مطلع الألفية الثالثة، فسعت إلى الضغط على الحكومات لتجسيده على أرض الواقع.

ثانيا - المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة في الجزائر: الواقع والإنجازات:

تلعب منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات النسائية المتطورة والمستقلة والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة دورا محوريا في عملية تمكين المرأة في كل المجالات وخاصة المجال السياسي، من خلال تبنيها لقضايا التمكين تأكيدا لمبدأ الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة، والدفاع على كافة المستويات عن تمكين المرأة من التأثير على القرارات، والنظم السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، إلى جانب محاسبة الممثلين المنتخبين حول مدى اهتمامهم بقضايا النوع، إضافة إلى تأسيس قاعدة بيانات عن وضعية المرأة في أجهزة القرار.

وفيما يخص الجزائر، تعود الجذور التاريخية للحركة النسوية الجزائرية وتنظيماتها من أجل التغيير إلى أشكال نضال مكونات الحركة الوطنية ضد الهيمنة الكولونيالية[1] التي تضمنت ميلاد أولى التنظيمات النسائية كجمعية نهضة المرأة المسلمة، وجمعية النساء المسلمات الجزائريات التي أسسها حزب الشعب الجزائري في جوان 1947 في إطار حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2]،حيث شاركت العديد من النساء في

[1] – الزبير عروس،"الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر"، مجلة السيداف، العدد24، مارس 2010، ص 51.

[2] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص 38.

المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي أمثال مقاومة القبائل بقيادة نسائية "لالا فاطمة نسومر"[1].

و بعد الاستقلال لم تترك فترة الأحادية فرصة للمجتمع المدني لإبراز حركية فعلية مؤثرة في صناعة قرارات السياسة العامة، إذ المفهوم فكرا وممارسة مدمج باسم تكتل وحيد-جبهة التحرير الوطني، حيث عقد الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (U.N.F.A) الذي تأسس سنة 1963 عدة مؤتمرات[2] إلا أنها لم تخرج بنتائج هادفة إلى الرقي بواقع النساء إلى الأفضل، رغم إجماع الدساتير الجزائرية التي تم إصدارها بعد الاستقلال على مبدأ تساوي المرأة والرجل في الحياة العامة، إلا أنه بقي رهين الإطار النظري والخطابات السياسية دون تجسيده على أرض الواقع، ففي سنة 1966 ألقى الرئيس "هواري بومدين" خطاب أكد فيه على عزم السلطة السياسية على تجسيد تمكين النساء من المشاركة في المجالس الشعبية البلدية ليس بوضعهن ناخبات بل بوضعهن مرشحات، كما وعد الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات بتمكينه من المشاركة في النشاطات الهامة كاقتراح الحلول القانونية في مجال الأحول الشخصية وغيرها من مجالات اهتمام المرأة، إلا أن القيادة السياسية في تلك الفترة جعلت من الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات منظمة جماهيرية ذات طابع خاص، مهمتها الأساسية استقطاب مناضلات وزيادة الحجم العددي لحزب جبهة التحرير الوطني[3]، هذا ما أبعده عن الأهداف والغايات الأساسية التي أسس لأجلها، والمتمثلة في الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة الجزائرية، وتمكينها من مجمل تلك الحقوق.

كما ظهرت العديد من الجمعيات المدنية والمهنية مع بداية الثمانيات ما بين 1983-1985، لكن لم تكن لها القدرة على المعارضة لأنّها لم تكن مندمجة تحت لواء الحزب الواحد[4] باستثناء جمعية المساواة أمام القانون بين النساء والرجال، التي لم تتحصل على

---

[1]- فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر دالي إبراهيم 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011، ص 249.

[2]- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 81.

[3]- فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 252.

[4]- حدة بولافة، مرجع سابق، ص 81.

الترخيص بالنشاط إلاّ سنة 1989، تكونت من 39 عضوا مؤسسا كلهن نساء لتكون بذلك أول منظمة غير حكومية خارج الأطر النظامية للحزب الواحد تدافع عن حقوق المرأة وتناضل من أجل المساواة[1].

وبعد صدور قانون 04 ديسمبر 1991، والمتعلق بالجمعيات، تميزت الحركة النسائية بمبادرات نسائية كثيفة غنية ومتعددة، لكن مع الوضعية التي عرفتها الجزائر آنذاك، والمتمثلة في العشرية السوداء وجدت هذه الحركة نفسها في مقدمة النضال ضد الإرهاب، وضد الأصولية مساندة لعائلات ضحايا الإرهاب، حيث تميزت هذه المرحلة بالعنف ضد النساء الذي توسع فيما بعد إلى كل المجتمع، ما أدى إلى خلق جمعيات تحت نوعين مختلفين في الجزائر، الأولى أرادت أن تنشط في مجال اعتبر حساسا ارتبط بالعنف الأصولي الممارس على المرأة، والثانية بحثت في كيفية دمج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة أفضل[2]. وتبعا لذلك، صوب نشاطها ونضالها وفق جملة من المحاور الإستراتيجية التي مزجت بين مطالب مرحلة التأسيس والمستجدات الحاصلة على الساحة السياسية والمتعلقة بضرورة تفعيل التمكين السياسي للمرأة، ومن هذه المحاور:

- التكفل بما تطلق عليه وعيا "ضحايا قانون الأسرة ".
- التكفل بضحايا الأزمة السياسية ومظاهرها الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1992.
- الضغط في اتجاه تفعيل المساواة الحقيقية بين الجنسين في التمتع بمجمل الحقوق السياسيـــة، وفي الولوج لمختلف المؤسسات السياسية والعامة.
- محاربة عدم التوازن في التمثيلية السياسية في المجالس المنتخبة والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في التمثيل السياسي، وترجع المنظمات النسائية هذا التمييز إلى الفرق الموجود بين النص القانوني والواقع. لذا تطالب بجملة من الإصلاحات لتعويض الإجحاف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية نتيجة نظرة المجتمع لها [3].

وأمام تنامي وتزايد دور المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات النسائية بصفة خاصة، والثقافة التشاركية الجديدة التي أضحى ينخرط فيها إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص بالمجتمعات الديمقراطية المتحضرة المنادية بضرورة وحتمية تجسيد

---

[1]- الزبير عروس، مرجع سابق، ص 49.

[2]- نورة قنيفة، "المرأة والمسار الديمقراطي في شمال إفريقيا –الجزائر نموذجا"، على الموقع: (2014/05/29، 9:00) *http://www.ikhwanwiki.com/images/d/d6/pdf.*

[3]- الزبير عروس، مرجع سابق، ص 37.

تمكين المرأة من مجمل حقوقها الإنسانية باعتبارها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان خلال الألفية الثالثة، أصبح مستوى الشراكة يميل إلى التحسن من أجل توحيد الجهود بين مختلف المتدخلين بشأن عدد متزايد من المواضيع، من بينها مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[1].

وتبعا لذلك، أكد الرئيس الجزائري الحالي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في أكثر من مناسبة، خاصة في رسائله الموجهة للنساء الجزائريات بمناسبة عيد المرأة، عن عدم تردده في استخدام كل ما تخوله له صلاحياته الدستورية منذ مجيئه للسلطة لترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية[2]، بتسخير كل جهود المؤسسات السياسية والمدنية، وفتح باب الحوار والشراكة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لتجسيد ذلك على أرض الواقع، نذكر من بينها مقتطفا من نص رسالته عشية الاحتفال باليوم العالمي للمرأة المصادف للثامن مارس 2012:

«... يتبين من خلال مؤشرات تنمية البلاد أن نتائج السياسات العمومية التي انتهجتها الدولة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، سمحت بتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بصفة عامة وتلك المتعلقة بالمرأة بصفة خاصة إنّ جميع الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي اعتمدتها بلادنا للنهوض بالأسرة والمرأة تهدف إلى ضمان التمكين للمرأة وبناء ثقافة التكافؤ تكريسا لمبدأ المساواة بين المواطنات والمواطنين، كما تهدف أيضا إلى إيفاء الجزائر بالتزاماتها المتعلقة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة وحمايتها وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات...»[3].

ومن جهتها، سايرت العديد من المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الجزائرية على اختلاف أنواعها، والعاملة في مجال التنمية ذلك التوجه، حيث شكلت مكونا أساسيا من مكونات المجتمع المدني خلال الألفية الثالثة، واتسمت بتنامي الوعي لديها

---

[1]- برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، تقرير تحليل الوضع الوطني-المغرب، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، المغرب: 2011/2008، ص 55.

[2]- عمار عباس، نصر الدين بن طيفور، توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد10، جوان2013، ص 88.

[3]- "رسالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة"، على موقع التلفزيون الجزائري: (23 /2013/05، 15:00) http://www.entv.dz/tvar/news/index.php?id=0.

بحقوق النساء وقضاياهن، واتخذت من النضال من أجل حقوق المرأة، وتمكينها سياسيا من خلال تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في الحياة العامة هدفا لها، على سبيل المثال لا الحصر جمعية ثروى فاطمة أنسومر، والإتحاد المغاربي للجمعيات النسوية، واللجنة الوطنية للنساء العاملات[1]، وجمعية المرأة في اتصال، وجمعية راشدة، وجمعية اقرأ، وجمعية نساء جزائريات من أجل التقدم، والجمعية النسائية لترقية وممارسة المواطنة، وجمعية نساء إطارات أفكار، وجمعية حماية وترقية حقوق المرأة، وجمعية تجمع النساء الديمقراطيات، وجمعية نجدة النساء في شدة وغيرها...، حيث ترجع أسباب خلفية تأسيسها التاريخية إلى طبيعة وفترة اعتماد قانون الأسرة الجزائري عام 1984 هذا القانون كان يعتبر أحد نقاط ارتكاز وثقل عمل ونشاط الحركة الجمعوية النسائية كحركة منظمة مطلبية تناضل من أجل التغيير والمساواة وسيادة قيم العدل والديمقراطية[2].

إذ حقق بعضها نجاحا في تنظيم الحملات الوطنية لتعديل بعض القوانين المجحفة بحق المرأة (إجراءات التمييز الإيجابي، وإجراءات للحد من حالات العنف ضد النساء، والتحرش الجنسي)، ولكن على الرغم من أهميتها تبقى جهودها محدودة جدا، ودون المستوى المطلوب خاصة ما يتعلق بجهودها الموجهة للضغط باتجاه تفعيل الإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة سياسيا، لأن تعديل الدستور الجزائري سنة 2008 الذي تضمن إدراج المادة "31" مكرر التي تنص على أنه: «تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ مشاركتها في المجالس المنتخبة»[3].

والتي تبعها تبني الجزائر إجراءات التمييز الإيجابي أو نظام الكوتا النسائي سنة 2012 كآلية مرحلية لتجسيد تمكينها السياسي، وذلك بموجب القانون العضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12جانفي 2012 الذي تضمن توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة (المحلية والوطنية) تطبيقا لأحكام المادة "31" مكرر من الدستور، هذا إضافة إلى التعديلات التي طالت قوانين العقوبات، الجنسية والأسرة التي توّجت مؤخرا

---

[1] –*Boutheina Gribaa et autres, ''projet renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise des décisions en Algérie, au Maroc et en Tunisie'', état de la situation, 2008-2009, pp 29- 31.*

[2] – الزبير عروس، مرجع سابق، ص 50.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الجزائر: ص5، على الموقع (2013/03/13، 14:00.)

//www.arabwomenorg.org/content/surveystudies/algeria law.pdf.http .

بإقرار القانون المعدل والمتم لقانون العقوبات، المتضمن إجراءات جديدة لمكافحة كل أشكال العنف ضد المرأة في ديسمبر 2015، لم تأتي نتيجة نضج المجتمع المدني الجزائري، حيث بقي المشهد السياسي يفتقر إلى حركية فعلية مؤثرة في صناعة قرارات السياسة العامة، فجاءت جل هذه القوانين مجرد مشاريع قوانين ومراسيم رئاسية أصدرها رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" استجابة لمجموعة من الالتزامات الدولية التي فرضها واقع مشاركة الجزائر في العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، وتوقيعها على مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات الدولية الخاصة بتمكين المرأة التي اعتبرت بمنزلة التزامات سياسية للعمل على تمكين المرأة في كل مجالات الحياة، من بينها الحياة السياسية، يقف في مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، وإعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة 1995، وإعلان الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) وغيرها.

وبالتالي، يمكن القول أن جهود التنظيمات النسائية الجزائرية تبقى محدودة جدا، ودون المستوى المطلوب خاصة ما يتعلق بجهودها الموجهة للضغط باتجاه تفعيل الإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة سياسيا، لأنه رغم تطور المؤشرات الكمية لتواجد المرأة في الحياة السياسية التي فرضتها المكتسبات القانونية التي تتمتع بها المرأة في الجزائر، إلا أن المشهد السياسي لا يزال يشير إلى ضعف وتدن لواقع الممارسة السياسية للمرأة ما جعلها نتيجة حتمية لغياب تمكين سياسي حقيقي لها نظرا لما تشهده من إقصاء من دوائر صنع القرار السياسي، ومختلف السياسات العامة في البلاد.

ويمكن تفسير ذلك بغياب الاستقلالية لدى الغالبية العظمى من هذه المنظمات والجمعيات، ما جعل قضايا المرأة في واد ومطالبها في واد آخر، الأمر الذي يفرض إلزامية إيجاد جمعيات نسائية جزائرية، ومنظمات غير حكومية مستقلة، ومبادرة، ومتطورة، وفعالة تقوم بالضغط والتأثير على السلطة الحاكمة من أجل وضع سياسات تخدم مصالح النساء للنهوض بحقوقهن على أساس المساواة بينهن وبين الرجال وتمكينهن في كل مجالات الحياة، خاصة المجال السياسي، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تكثيف جهودها لإيجاد وبلورة مقاربة جديدة نسوية تقوم على اعتبار حقوق النساء جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان موحدا غير قابل للتجزئة إيمانا منها باستحالة تحقيق الديمقراطية بغياب النساء كطرف فعّال فيها، ولابد أن تتمحور حول كيفية جعل حركة المرأة السياسية جزءا لا يتجزأ من حركة المجتمع، حيث تأتي معبرة عن إفراز طبيعي لتطور المجتمع ضمن سياق اجتماعي وسياسي متكامل الذي يضمن الحقوق الإنسانية للنساء والرجال معا، ولابد في هذا السياق، من التأكيد أن حقوق المرأة جزءٌ لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، وأنّ

تعليم المرأة وارتفاعها أعلى درجات السلم التعليمي له أهمية كبيرة لتجسيد التمكين السياسي الحقيقي للمرأة[1].

فالجمعيات النسائية الجزائرية مطالبة بتكثيف جهودها وجمع قوتها من خلال التنسيق بين مختلف المتدخلين، لكي تشكل فاعلا مدنيا أساسيا، ومتميزا كمصدر قوة للفعل النسائي من خلال إسهامه في حركة التغيير من أجل إقرار مجتمع ديمقراطي يقوم على احترام الحقوق الإنسانية للمرأة الجزائرية، ولا يمكن لها ضمان مكانتها في المجتمع الجزائري إلاّ بفضل قوتها الاقتراحية انطلاقا من احتكاكها المباشر بالنساء للتعرف عن قرب على المشاكل والمعيقات التي تحول دون تفعيل تمكينهن السياسي لبلورة اقتراحاتها ومطالبها بعد التحليل والتفكير المعمق لأوضاعهن الحقيقية، ومن ثم تكثيف جهودها للقيام بعمليات التأثير والضغط في اتجاه إيصال هذه الاقتراحات، والمطالب إلى السلطات المعنية بهدف تدويلها في الأجندة السياسية، ومن ثم إقرار سياسات عامة ووضع برامج واستراتيجيات وخطط وطنية للنهوض بواقع المرأة وتمكينها السياسي.

ومن أجل تفعيل تمكين المرأة الجزائرية سياسيا لابد على الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية:

أولا: العمل على زيادة وعي المرأة وتعريفها بحقوقها، وبإمكاناتها، وقدراتها، وتنمية حس المواطنة لديها، وتدريبها على مهارات القيادة، والإدارة،وصنع القرار، والتخطيط، والتفاوض، والاتصال والقدرة على التأثير من خلال وضع برامج تستهدف غرس قيم ومبادئ التنشئة السياسية الصحيحة، وتتمثل نقطة البداية في البدء من المستوى الضيق جدا، وهو الأسرة من خلال توعية المرأة على ضرورة أن يكون لها صوت في بيتها الذي ينتج بدوره من خلال تمكينها اقتصاديا واجتماعيا[2].

ثانيا: التوجه إلى صناع القرار السياسي لإيصال صوت النساء المهمشات إليهم لمناصرة كافة قضايا المرأة، وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام في حملات الدفاع والدعـوة، بالإضافة إلى إقامة الندوات، وعقد المؤتمرات لإثارة مشاكل المرأة المختلفة، وإذا ما تحقق ذلك سوف يكون بمقدورها تحقيق التمكين السياسي مستقبلا.

[1] – صابر بلول، مرجع سابق، ص 677.

[2] – خالد حمود العزب، المشاركة السياسية للمرأة: رؤية شرعية وتنموية، اليمن: مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية،2012، ص 107.

خاتمة:

لقد سعت منظمات المجتمع المدني الجزائري إلى الضغط على السلطة السياسية لتفعيل التمكين السياسي للمرأة خلال الألفية الثالثة، إلا أنها اصطدمت بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي سارع إلى احتوائها وسلب منها استقلاليتها، فأضحت معظمها مجرد تنظيمات مناسباتية تابعة يستخدمها النظام لكسب الجبهة الاجتماعية، وشراء السلم الاجتماعي، وتنفيذ الالتزامات الدولية التي فرضها واقع انضمام الجزائر، وتوقيها على العديد من الصكوك الدولية الخاصة بتمكين المرأة من مجمل حقوقها الإنسانية التي شهدها بحر تسعينات القرن العشرين، ما انعكس على مضمون الخطاب السياسي لبعض التنظيمات عموما، والتنظيمات النسائية خصوصا الذي أضحى يشجع شن وتنظيم الحملات الوطنية الهادفة إلى تعديل بعض القوانين المجحفة في حق المرأة كإجراءات التمييز الإيجابي، وإجراءات للحد من حالات العنف ضد المرأة، والتحرش الجنسي، ولكن رغم ذلك تبقى جهودها الموجهة للضغط على صناع القرار السياسي لاعتماد الإجراءات الرامية إلى تجسيد التمكين السياسي للمرأة تحديدا محدودة جدا ودون فعالية تذكر إن لم نقل منعدمة تماما.

ويبقى المشهد السياسي خير دليل على ذلك، حيث لا يزال يشير إلى ضعف وتدن لواقع الممارسة السياسية للمرأة لأن المكتسبات القانونية التي أصبحت تتمتع بها المرأة في الجزائر خلال الألفية الثالثة لم يفرزها لا نضج المجتمع المدني الجزائري، ولا نضج النظام السياسي الجزائري، بل فرضتها الالتزامات الدولية، ما يحول دون تجسيد تمكين المرأة الجزائرية سياسيا نظرا لغياب الاستقلالية والمبادرة والفاعلية لدى الغالبية العظمى من هذه المنظمات والجمعيات، ما جعل قضايا المرأة في واد ومطالبها في واد أخر، كنتيجة حتمية لتكالب وتواطؤ الثقافة البطريركية (الأبوية) المتجذرة في أعماق المجتمع الجزائري مع غياب الإرادة السياسية الحقيقية للتغيير لدى النخب السياسية الجزائرية باتجاه إرساء نظام ديمقراطي متشبع بمبادئ الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الجزائر، على الموقع:

//www.arabwomenorg.org/content/surveystudies/algeria law.pdf.http

2- العزب خالد حمود، المشاركة السياسية للمرأة: رؤية شرعية وتنموية، اليمن: مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية،2012.

3- إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي أعتمد في الجلسة 16 للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين:4-15 سبتمبر1995، المؤرخ في 15سبتمبر1995.

4- بلول صابر،" التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، المجلد 25، 2009.

5- بودرهم فاطمة، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر دالي إبراهيم 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011.

6- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.

7- بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

8- بن رحو سهام، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس -من الاستقلال إلى 2004-(دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، جامعة السانيا وهران: كلية الحقوق، 2006-2007.

9- برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، تقرير تحليل الوضع الوطني-المغرب، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، المغرب: 2011/2008.

10- حفار الحسن ريا، المبيض بساط لمياء، التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية، جمهورية مصر العربية: 22إلى 24مارس 2010.

11- هوارد ج، ويارد، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: زيدان ليلى، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

12- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، 2004.

13- عروس الزبير،"الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر"، مجلة السيداف، العدد24، مارس 2010.

14- عباس عمار، بن طيفور نصر الدين، توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف: العدد10، جوان2013.

15- عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد985، 2004/10/13، على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930 ،

16- عواد خالد محمد، "تمكين المرأة"، على الموقع: http://www.adieat.syriaforum.net ،

17- "مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، "التمكين السياسي للمرأة المصرية... هل الكوتا هي الحل؟" على الموقع:
http://www.maatpeace.org/arabic/details page.aspx?pageID=1181 ،

18- قنيفة نورة، "المرأة والمسار الديمقراطي في شمال إفريقيا –الجزائر نموذجا"، على الموقع:
http://www.ikhwanwiki.com/images/d/d6/pdf.

19- مناراجي سانا، البشرا جودي، المجتمع المدني، على الموقع:
http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf ،

20 - "رسالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة"، على موقع التلفزيون الجزائري:
http://www.entv.dz/tvar/news/index.php?id=0.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- Charlier Sophie et d'autres, ***L'approche de l'empowerment des femmes: un guide méthodologique***, commission femmes et développement, Bruxelles: 2007.
2- Gribaa Boutheina et autres, ***''projet renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise des décisions en Algérie, au Maroc et en Tunisie'', état de la situation***, 2008-2009.
3- Kabeer Naila,***Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and entreprise development***, uk: school of oriental and African studies, 2012.